التاريخ سنة ١٢٠٥ هجرية موافقاً لاول اذار ١٧٨٩ حساباً شرقياً . وكان ذلك في عهد السلطان سليم الثالث الذي اصدر امره الى الدفتردار مورالي عثمان بان ينظم الشؤون المالية في الدولة اعتباراً من ذلك اليوم . وظل بدء السنة المالية اول اذار الشرقي ، وحساب الاشهر فيها كحساب الاشهر في السنة الشرقية

هذا جل ما يتسع المجال لايراده عن الحسابات المختلفة التي يتبعها البشر لتدوين تاريخهم ، وهذا ملخص ما يقال عن رحلتهم السنوية حول الشمس ، عسى ان تكون سفرة هذا العام سفرة خير واقبال ان شاء الله

الانتخابات الانكليزية

باتت الخواطر متجهة في هذه الايام الى الانتخابات الجارية في انكلترا ، فرأينا ان نُطلع القراء على بعض تعليقات عما يدور حول هذه الانتخابات لان في ذلك شيئاً من الفكاهة والفائدة

حُلَّ مجلسُ البرلمان الانكليزي بعد حياةٍ قصيرة لا تتجاوزُ الاحد عشر شهراً لان الانتخابات الاخيرة تمت في شهر يناير من السنة الماضية . فكان هذا المجلس اقصر المجالس عمراً بعد مجلس سنة ١٨٨٦ الذي عاش خمسة اشهر ونصفاً

وليس تجديد الانتخابات العمومية بالامر الذي يستهان به . فان انتخابات ١٩٠٦ قد كلفت بريطانيا مليوناً و١٦٧ الف جنيه ، وانتخابات ٩١٠ التي جرت في يناير الماضي كلفتها مليوناً و٢٩٧ الف جنيه ، ولا شك

في ان الانتخابات الجارية الآن ستكلفها مثل هذا المبلغ على الاقل

وليست هذه الارقام الاّ التي يعترف بها المنتخبون رسمياً والتي يجيزها القانون . ويقول العارفون انَّ حقيقة ما ينفق إبَّان الانتخابات يبلغ ضعفي هذا المبلغ ، اي ان كلَّ تجديد انتخابٍ يكلف البلاد ٥٠ مليون فرنك تقريباً . ولذلك ترى المنتخِبين والمنتخَبين لا يميلون كثيراً الى تجديد الانتخابات العموميـة ، ناهيك بما يلحق بالتجارة والصناعة من وقوف الحال. فان المرشحين يقتصدون في نفقاتهم تأهباً لمصروف الانتخاب ، فتهجر المسارح والفنادق والمتنزهات وكل المحلات العمومية ، لان زبائنها ينتشرون في كل اطراف البلاد للاهتمام بشؤون الانتخابات التي تستمر مدة اربعة اسابيع تقريبا

وفي السلطنة الانكليزية ٧ ملايين وستمئة الف منتخِب ويؤخذ من كتابٍ خاص نُشر في هذا الموضوع ان كل صوت يكلف بالتعديل ٣ شلنات و١٠ بنسات (٤ فرنكات و٧٥ سنتيماً) واغلى ثمن للاصوات هو في ايكوسيا حيث يكلف الصوت ٥ فرنكات و ٥٠ سنتيماً ، وارخص الاصوات في ارلندا ، حيث يبلغ ثمن الصوت ٣ فرنكات و ٦٠ سنتيما . وكلف مستر اسكويث انتخابه في المرة الاخيرة ٢٠ الف فرنك ، ومستر بلفور ٤٠ الفاً والسر جون بثل ١١٠ الاف وهو اكبر مبلغ أُنفق في هذه الغاية

ولا يحق الانتخاب في انكلترا الا للذي يدفع اجرة منزل على الاقل عشرة جنيهات في السنة . واجراء الانتخابات في اوائل السنة لا يوافق الاحرار لان العامل الانكليزي في تلك المدة يكون متغيباً عن منزله ، ومن

الصعب الاهتداء اليه وحمله على اعطاء صوته . وهذه المهمة منوطة برجال خصوصيين من اصدقاء المرشحين يطوفون المنـازل والاحياء بقائمة الانتخاب ، وهم مدربون خصيصاً للقيام بهذه المهمة . فيهيئون ادلةَ الاقناع ، ويتودَّدون للناخبين ، ويستميلون النساء والاولاد ، ويقصدون العامل في معمله ، ويترقبون ساعات الفراغ ليحملوه في الاتومبيل الى محل الانتخاب لاعطاء صوته لمن يريدون . ويحظِّرُ عليهم القانون استئجار المركبات لهذه الغاية فلا يسعهم الا استعمال المركبات الخصوصية او التي يقدمها انصارهم . وهذا مما يوافق المحافظين اكثر من سواهم لانهم عادة من الاغنياء اصحاب السيارات والمركبات . وهـذا السعي وراء الناخب « لاصطيادهِ » يدلك على ضعف العقيدة السياسية

وقد اصبح التصويت الآن في انكلترا سرياً لكنه كان علنياً حتى سنة ١٨٧٢ فكان المنتخِبون يحضرون الى المحل العمومي ويعلنون جهاراً اذا كانوا ينتخبون جونس اوسميث مثلاً . فيعلو الصياح ويشتد النزاع . لان انصار هذا المرشح او ذاك كانوا يُسكرون الناخبين لاكتساب اصواتهم . وهكذا كانت الاصوات تباع وتشرى علناً . وكان وكلاء المرشحين يقضون نهارهم وليلهم في الحانات ، يعاقرون الخمرة مع الناخبين الذين كانوا كثيراً ما يقضون شهرهم بين هذا الوكيل وذاك ويقبضون الدراهم من كلا الاثنين وهم لا يهمهم نجح الاول أو الثاني

وقد تغيرت الحال منذ ٢٥ سنة فاصبح القانون يعاقب بالحبس مدة سنة وبغرامة قد تبلغ خمسمئة فرنك كلَّ من يدعو الناخب الى الشرب او

الاكل او يحاول التأثير عليه بالوعد او الوعيد

وبالرغم عن كل هذه التشديدات لا يزال هناك من يخرق القانون . فان الناخب يتلقى يوم الانتخاب ضمن ظرفٍ خصوصي تذكرة للسفر مجاناً في السكة الحديدية الى دائرة الانتخاب دون ان يعلم مصدرها . وهناك حيل كثيرة تستعمل لتعدي ما يجيزه القانون . ولكن لما كانت جميع الاحزاب تعوّل عليها لم يقم من يشكو أو يداعي . وعلية فان للدراهم الكلمة الاولى في الانتخابات في انكلترا كما في غيرها ، والحزب الذي لديه ثروة كبيرة في دائرة من الدوائر الانتخابية يمكنه ان يضمن النصر لاشياعه

على ان الانتخابات الانكليزية ليست معرضةً للضغط الاداري كما هو جارٍ في باقي البلاد . فليس هناك من مأمورين اداريين يأتمرون بامر ناظر الداخلية فيجرون الانتخابات على هواه

وبالاجمال فان لدى الانكليز كما لدى غيرهم الف طريقة وطريقة للتأثير على اصحاب الاصوات ولكن تحقيق ذلك من الامور الصعبة بل المستحيلة . ولما كانت هذه الطريق توافق تارة هذا الحزب وتارة تؤيد ذاك ، فليس من يريد ان يتحمل مسؤولية تعديلها او مقاومتها . وهكذا تظل الامور جارية مجراها المعتاد ما دامت النفس البشرية ذات مطامع وأميال . . .